كلمة

السيد السفير ماجد عبدالفتاح

المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدي الامم المتحدة

أمام

المناقشات المفتوحة للجنة المنشأة بموجب القرار 1540

المعني بأسلحة الدمار الشامل

الرجاء المراجعة عند الإلقاء **نيويورك 1 يونيو 2022**

السيد الرئيس،

أود في البداية الاعراب عن الشكر والتقدير لكم ولاعضاء لجنة 1540 ولخبرائها على الجهود المبذولة من اجل انجاح الاستعراض الشامل الثاني لقرار المجلس رقم 1540 لعام 2004، والخروج بتوصيات تضمن التنفيذ الكامل للقرار باعتباره أداة فعالة لتعزيز التدابير الدولية الرامية للتصدي للتحدي الجماعي المتمثل في انتشار أسلحة الدمار الشامل ومنع التنظيمات الارهابية من حيازة مثل هذه الاسلحة.

وتؤمن جامعة الدول العربية بأن نجاحنا في هذه العملية يعتمد بشكل اساسي على مدي قوة التعاون المتبادل القائم بين المنظمات الاقليمية ودون الاقليمية مع الامم المتحدة، وبصفة خاصة مجلس الأمن، بما يشمل فاعلية التعاون والتنسيق المتنامي خلال الاعوام الاخيرة بين الامم المتحدة وجامعة الدول العربية ودولها الاعضاء... وهو التعاون الذي بدء يتخذ عدداً من المظاهر المهمة، بما في ذلك السعي المشترك لانشاء المنطقة الخالية من الاسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط من خلال مؤتمر الامم المتحدة المعني بأنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من اسلحة الدمار الشامل في الشرق الاوسط المنعقد في شهر نوفمبر 2019 بنيويورك برئاسة المملكة الاردنية الهاشمية، وفي شهر نوفمبر 2021 بنيويورك برئاسة دولة الكويت... وفي هذا الصدد، لا يفوتني التأكيد على دور مجلس الامن في تأكيد حضور كافة الاطراف الاقليمية والدولية وتعزيز المناقشات الجارية وصولاً لاهداف المؤتمر.

وفي هذا الاطار، فأننا في جامعة الدول العربية نري أيضاً أن الزخم الايجابي الذي خلقه تقرير السكرتير العام للأمم المتحدة "أجندتنا المشتركة" كفيل بما تضمنه من اقتراحات، بأن يعزز من فرص التنفيذ الكامل للقرار 1540... كما تتطلع الجامعة لاستثمار انعقاد مؤتمر المراجعة ال15 للدول الاطراف في معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية NPT للدفع باجراءات جديدة لتعزيز فرص التنفيذ الكامل للقرار.

السيد الرئيس،

شهدت العلاقة بين جامعة الدول العربية ومجلس الامن تقدماً وتطوراً ايجابياً ملحوظاً خلال السنوات الاخيرة فيما يتعلق بالتعاون بشأن المسائل

ذات الصلة بصون السلم والأمن... وهو ما انعكس في اعتماد مجلس الامن لعدد من البيانات الرئاسية تحت بند "التعاون بين الامم المتحدة والمنظمات الاقليمية ودون الاقليمية في صون السلام والامن الدوليين"، بدءاً من البيان الرئاسي رقم 5 لعام 2019 الصادر تحت رئاسة دولة الكويت، والبيان رقم 2 لعام 2020 تحت رئاسة الجمهورية التونسية، والبيان رقم 1 لعام 2022 تحت رئاسة دولة الامارات العربية المتحدة... وجميع هذه البيانات تشير بوضوح الي اهمية تعزيز التعاون الوثيق بين مجلس الامن وجامعة الدول العربية في مكافحة الارهاب والتطرف العنيف والتهديدات الماثلة في هذا الصدد، وتشكل اطاراً مفاهيمياً يمكن البناء عليه عملياتياً لتحقيق المزيد من التعاون على الارض بين المنظمتين في مجالات مكافحة الارهاب، وتصميم برامج تهدف الي الوصول للتنفيذ الكامل لقرار المجلس رقم 1540 لعام 2004.

وبالتزامن مع ذلك، فان جامعة الدول العربية لا تدخر جهداً من خلال آلياتها ومجالسها المختلفة، ولاسيما مجلس الجامعة على مستوي وزراء الخارجية ومجلس وزراء العدل العرب، من أجل الوصول الي التنفيذ الكامل لهذا القرار، بما في ذلك مواكبة مستجدات العصر الحديث التي تفرض علينا التعامل مع مسائل مثل الCybersecurity... وهي الجهود التي عكستها القرارت الصادرة عن الدورات المتعاقبة لهذه المجالس، واخرها القرار الصادر عن مجلس الجامعة على المستوي الوزاري في دورته العادية (157) والذي عقد في شهر مارس 2022، والمعنون "صيانة الأمن القومي العربي ومكافحة الارهاب وتطوير المنظومة العربية لمكافحة الارهاب"... والذي تعمل من خلاله الجامعة مع الدول الاعضاء على تحديث قاعدة البيانات الخاصة بالمقاتلين الارهابيين الاجانب، والقائمة العربية الموحدة للتنظيمات والكيانات الارهابية. وكذا، على تعزيز التعاون في اطار الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات، وذلك من اجل العمل على نحو جماعي لحرمان التنظيمات الارهابية من استخدام وسائط التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي في بث دعايتها التي تروج للكراهية والفتنة.

بالاضافة الي ذلك فقد أتت خلاصات الاجتماع ال(30) لفريق الخبراء العرب المعني بمكافحة الارهاب المنعقد يومي 22 و23 فبراير 2022 بمقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية لتوصي بعدد من الاجراءات التي ستساعد على تنفيذ هذا القرار، ومنها:

- تكثيف العمل العربي المشترك وتنسيق الجهود العربية للتصدي لظاهرة المقاتلين الارهابيين العائدين من مناطق النزاع وعائلاتهم من خلال وضع آليات شاملة تتوافق مع الاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب.
- التنفيذ المتكامل لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الارهاب، وتعزيز التعاون مع المنظمات والوكالات الدولية المتخصصة للحصول على المساعدات المطلوبة في بناء قدرات الجامعة العربية والدول العربية لمواجهة خطر استخدام الارهابيين لأسلحة الدمار الشامل أو مكوناتها.
- الدفع نحو التصديق الكامل على الاتفاقيات العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات، ومكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب، ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، للاجراءات الخاصة بالتصديق على هذه الاتفاقيات.

ختاماً، تجدد جامعة الدول العربية التزامها بالاستمرار في اداء دورها السياسي والعملياتي للدفع نحو التنفيذ الكامل للقرار 1540 لعام 2004 وذلك من خلال تعزيز التعاون مع لجنتكم الموقرة وسكرتارية الامم المتحدة العاملة في مجال مكافحة الارهاب، والتي نشيد بدورها الايجابي في تعزيز قدرة الجامعة العربية للوصول الي افضل النتائج الممكنة.

شكراً سيادة الرئيس